مدى مساهمة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"علم الاجتماع"

في حل المشاكل المجتمعية

د. محمودي رقية: جامعة المدية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع

mahmoudi.rokaia@gmail.com

Résumé :

La sociologie est toujours considérée en tant qu'une science qui exerce la fonction de la compréhension objective des phénomènes sociaux, et ce but ce réalise à travers l'analyse profonde des éléments constitutifs de ce phénomène en transformant la conscience collective et sociale a une perception scientifique et sociologique qui pourra être utile dans la réalisation du processus développement durable.

Cette analyse vise essentiellement l'objectif de trouver des explications approfondies du phénomène social en appliquant une approche intégrale dans le niveau théorique et pratique et une méthodologie de recherche spécifique. Mais le problème qui se pose dans ce genre de démarche, est que les phénomènes sociaux sont souvent analysés à l'aide des approches occidentales, appliquées d'une façon littérale sans chercher la création des connaissances ou bien l'adaptation des outils méthodologiques pour qu'ils puissent étudier les phénomènes de notre société dans leur spécificité.

Donc ,La base de ce problème épistémologique est l'absence d'une analyse profonde qui se base sur la réalité et les caractères spécifiques du phénomène qui se caractérise par l'ambigüité dans sa nature et la complicité des éléments caractéristiques de cette dernière qui peuvent être politiques et socioculturelles au même temps, tout ça pourra ralentir le processus du développement durable qui est l'objectif principal de chaque démarche sociologique.

Cela nous a poussé à élaborer cette problématique de la recherche sociologique comme thème de cet article en cherchant sa relation avec les problèmes réelles de la société moderne ; afin de réaliser une analyse profonde qui nous mènera à répondre à des questions principales telles que : l'analyse sociologique actuelle est-elle élaborée d'une façon scientifique en basant sur les démarches du terrain ? Est- ce qu'elle est carrément loin de la réalité sociale ? Ou bien les outils méthodologiques classiques sont insuffisants pour cette analyse car elle se base sur des données quantitatives qui éliminent chaque compréhension qualitative ?

Pour répondre à ces questions , nous avons réalisé une lecture analytique qualitative et quantitative des thèses de doctorat en sociologie dans ces différents domaines au niveau de l'université d'Oron , département des sciences sociales , afin de désigner leurs relation avec la réalité sociale, comme nous avons illustré notre analyse en utilisant les point de vue des spécialistes pour obtenir une lecture critique et profonde qui pourra nous donner une chronologie de la sociologie algérienne.

الملخص:

الاجتماع كعلم قائم بذاته يعبر عن وظيفة اجتماعية هادفة تسعى الى فهم علمي موضوعي للظاهرة الاجتماعية من تشخيصها وتحليلها والارتقاء بها من الوعي الاجتماعي الى الادراك السوسيولوجي، من خلال الخدمة الاجتماعية والمساهمة في سيرورة التنمية، لاسيما وانه يحاول اعطاء تفسير عميق متكامل للظاهرة الاجتماعية، ودراستها من منظور تكاملي – نظريا وميدانيا – وفق منهج علمي إلا انه واقعيا هناك انفصام مقارباتي –ابستيمولوجي- من خلال معالجة الظاهرة الاجتماعية وفق منظور غربي دون تحليل او تأصيل، مع شبه غياب للتحليل الامبريقي على حساب المعرفة، وكون ان موضوعه الرئيس المجتمع وهدفه الاسمى الخدمة الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاجتماعية إلا ان هناك مفارقة بين التطور النوعي للبحث السوسيولوجي الأكاديمي، والنمو المتزايد للمشكلات الاجتماعية التي اتسمت بالتنوع والتعقد بسب

تعقد الحياة الاجتماعية والظروف المصاحبة وفقا للتغير ات الاجتماعية والسياسية، مع غياب فاعلية البحث الاجتماعي، وإرادة الاعتراف والتفعيل للبحوث الاجتماعية.

وهذا ما دفع بنا إلى التطرق إلى هذا الموضوع وفق رؤية تحليلية لواقع البحث العلمي في علم الاجتماع ومدى ارتباطه بالمشكلات المجتمعية خاصة وهو علم الميدان؟ فهل يعود ذلك إلى الإستراتيجية البحثية المنفصلة عن واقع المجتمع؟ أم لعجز منهجي ابستيمولوجي في طرح وتناول الظاهرة الاجتماعية، خاصة وأننا في العلوم الاجتماعية محكومين بإرث ابستيمولوجي غربي منهجا وتحليلا ؟ أم لطغيان الجانب الكمي على النوعي ؟

هذا ما سنحاول استقراؤه من خلال قراءة تحليلية على المستويين الكمي والكيفي ،لرسائل وأطروحات الدكتوراه في علم الاجتماع بمختلف تخصصاته –قسم علم الاجتماع، وهران – نموذجا، قصد معرفة مدى ارتباط المشاريع البحثية على مستوى التدرج بحاجات المجتمع، مدعمين ذلك برأي أهل الاختصاص بعد عرض نظري للمشكلة الاجتماعية وما ما يتعلق بها وكذا اطلالة كرونولوجية خاطفة لمسيرة السوسيولوجيا في الجزائر.

مقدمة:

نتيجة للإصلاحات الجامعية وسعي الإرادة السياسية من أجل تفعيل عملية البحث العلمي خاصة من خلال دمج الأستاذ، وهذا في إطار البحث ضمن فرق بحث أو مخابر أو وكالات للبحث، التي تنصب اهتماماتها وجهودها نحو مشاريع بحثية مؤسسة، إضافة إلى المواسم البحثية التي ترتسم فعالياتها من خلال الأنشطة العلمية كالأيام الدراسية، الندوات، الملتقيات ...، ضف إلى ذلك عصارة الأبحاث الأكاديمية ما بعد التدرج .

الدلالات الكمية التي تسفر عليها الوصاية سنويا تشير إلى طفرة نوعية متزايدة في تطور البحث العلمي في الجزائر لاسيما في ميدان العلوم الاجتماعية وبالأخص "علم الاجتماع، "ما بعد التدرج"، فعلم الاجتماع كعلم ميدان بالدرجة الأولى يستقي قاعدة بيانات الظاهرة الاجتماعية من الميدان، ويدعمها بإطار ابستمولوجي لكي يوف بقدر من التحليل السوسيولوجي كما وكيفا، إلا انه مع تزايد وتيرة البحث العلمي في مجال علم الاجتماع بمختلف فروعه تتزايد المشاكل المجتمعية بأبعادها السياسية والاقتصادية والسياسية ...الخ، بالرغم بان وظيفة علم الاجتماع تشخيص الواقع وتحليل أبعاده، وليس مجبرا على تقديم حلول أو توصيات، فإننا نقف أمام تشخيص الظاهرة الاجتماعية، ومن جهة أخرى فان وتيرة المشاكل والآفات الاجتماعية في تزايد وتنوع وتعقد، الأمر الذي يوحي بوجود قطيعة بين جهود الباحثين وعصارة أبحاثهم وعمق المجتمع وآفاته .

1. المشكلة الاجتماعية من منظور سوسيولوجي(1):

تختلف طبيعة المشكلة الاجتماعية وحدتها وحجمها وخطورتها والظروف المنتجة باختلاف المجتمعات، يحصل ذلك بفعل العديد من العوامل والظروف التي يمر بها المجتمع نتيجة التغييرات التي تطرأ عليه ونوع البناء الاجتماعي، وحجم المصادر الطبيعية التي يعتمد عليها ومكانة المجتمع العلمية وموقعه التكنولوجي، ونوع التنظيم الاجتماعي والإطار الأيدلوجي الذي يرسم للأفراد والجماعات حدود علاقاتهم، فالمجتمعات التي تتعرض إلى حركة تغير سريع تبدو المشكلة أكثر وضوحاً وصعوبة واشد تعقيد، لأن مظاهر السلوك الجديد يتعارض مع أنماط السلوك القديم الذي يشكل متعارفاً ومتوقعاً من الأفراد والجماعات.

وهناك ثلاثة اتجاهات لتحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية :

- **يحدد مفهوم المشكلة الاجتماعية من خلال معيارين:**

1- معيار ذاتي: يتضمن قياس الفرد للمشكلة وإدراكه لها، إي الإحساس والشعور بالمشكلة.

2- معيار موضوعي: كيفية وقوع الضرر الاجتماعي الناتج عن وجود المشكلة.
بمعنى واقعة حقيقة للمشكلة ويتم اختبارها بواسطة ملاحظين.
الإدراك: هوالشعور بالمشكلة والإحساس بها بدون وعي لآثارها. مثال: إدراك الفرد لمشكلة الطلاق أو الثلوث البيئي ولكنه لا يعي لآثارها المستقبلية.
الوعي: هو معرفة الآثار الإيجابية والسلبية وكيفية حل المشكلة.

- **تحديد المشكلة الاجتماعية من خلال مستوياتها أو درجاتها المختلفة. (الأولى/ الثانية/الثالثة)**

مشاكل من الدرجة الأولى: وهي المشاكل التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، وهي أيضا ذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع ومن أبرزها: مشاكل الحرب_ مشاكل الفقر_ مشاكل التمييز العنصري.
مشاكل من الدرجة الثانية: وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة، والتي يتولد عنها بدورها مشاكل إضافية أخرى. مثل: سوء التغذية الناتج عن الفقر.
مشاكل من الدرجة الثالثة: وهي تلك الظروف الضارة والتي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاج للمشاكل الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى مثل: البطالة الناتجة بسبب التفرقة العنصرية.

- **تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية في ضوء ثلاثة شروط:**

1- المشكلة الاجتماعية ذات جذور اجتماعية: تنبع المشكلات الاجتماعية من خلل يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع، نتيجة للظروف أو التغيرات التي تطرأ عليه، وتؤثر على بنائه الاجتماعي وأنساقه المختلفة.
حيث تساهم التغيرات التكنولوجية والاختراعات الحديثة في حدوث مشاكل اجتماعية، كما أن التغيرات السريعة في نظم المجتمع تسبب في وجود مشكلات اجتماعية على سبيل المثال: النسق الأسري تغير على مستوى شكله البنائي وعلى مستوى أداء وظائفه، وبالتالي تأثرت كفاءة الأسرة في قيامها بدورها الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية.
2- مدى تأثير وأهمية المشكلة الاجتماعية: لا بد أن يتأثر بالمشكلة الاجتماعية عدد كبير من أفراد المجتمع، وتلقى أهمية عند المسئولون في المجتمع، أو أن يعاني منها أفراد ذو أهمية في المجتمع.
3- المشكلة الاجتماعية ذات حلول اجتماعية: المشاكل التي تحدث بدون فعل اجتماعي، قد لا يوجد لها حل، أما المشاكل التي تحدث بفعل اجتماعي مثل: الآثار الناتجة عن الإرهاب بسبب الفكر الضال، أو إلقاء القنابل الذرية، أو انتشار المخدرات .. الخ فتستطيع الجهود مواجهتها.
ويشير ثيودورسون Theodorson&Theodorson إلى المشكلة الاجتماعية على أنها حالة أو موقف غير مرغوب فيه باتفاق غالبية لها وزنها من الناس في مجتمع من المجتمعات. وعليه فإنهم لا يتسامحون مع هذه الحالات أو تلك المواقف بل ويتخذون ضدها إجراءات جماعية وجمعية في محاولة العودة بها إلى الطريق القويم ولإضفاء وضوح أكثر على تصورهما فإنهما يشيران إلى انحراف الأحداث، وتعاطي المخدرات، والدعارة، والطلاق، والبطالة، والفقر والمرض العقلي كأمثلة للمشكلات الاجتماعية .
وعلى نفس المنوال يعرف ولسلي "Peter Wolsley" المشكلة الاجتماعية بأنها جزء من السلوك الاجتماعي الذي ينتج عنه تعاسة أو شقاء خاص أو عام ويتطلب بالتالي إجراء جماعيا لمواجهته.
المشكلة الاجتماعية :"هي طريقة السلوك التي ينظر إليها النظام الاجتماعي، على أنها تمثل تعدياً على المعايير الاجتماعية المتعارف عليها، والتي تشكل نقطة ارتكاز عامة يقبلها الجميع ويحتاج حلها إلى جهود جماعية.
لذلك هناك ترابط بين النظام الاجتماعي والسلوك، وأي اختلال في أحدهما ينعكس على الآخر ويولد مشكلات اجتماعية.
ويرى بول أن المشكلة الاجتماعية هي نتاج لظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد تجعلهم يدركون الناتج عن الظروف المؤثرة عليهم غير مرغوب فيه، ويصعب علاجه بشكل فردي، وإنما يتيسر علاجه من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي.

وتعرف على أنها :"نقص متزايد في القيم الاجتماعية التي يتمسك بها المجتمع ولا يرغب في التفريط بها، لهذا يحدث اختلاف المشكلات الاجتماعية في المجتمعات حسب اختلاف النسق القيمي.

في حين يرى بوبلن أن المشكلة الاجتماعية Social Problem :"هي نمط من السلوك يشكل تهديداً للجماعات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع مثال: الجريمة تعد مشكلة اجتماعية لأنها تتضمن نمط من السلوك، هذا النمط قابل للتدخل الإنساني والسلوك الإجرامي "كالقتل أو السرقة" يمثل تهديد وانتهاك لحقوق الجماعات والمؤسسات، ويؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي للمجتمع.

ويرى فولير أن :"المشكلة الاجتماعية هي حالة يحددها عدد معقول من الأفراد على أنها انحراف عن المعايير الاجتماعية التي يرتبطون ويتمسكون بها، وتتميز المشكلة الاجتماعية بأنها ذات حالة موضوعية وتعريف ذاتي.

من خلال استعراض تعريف المشكلة الاجتماعية كيف تنشأ المشكلة و من الذي يقرر على الحدث أو الموقف أنه يمثل مشكلة اجتماعية ؟

ويتطلب من الباحث في الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية الشروط التالية:

أولاً: الاقتناع الشخصي بالمشكلة وتقبل الباحث لدراستها.

ثانياً: تقبل المجتمع وموافقته على البحث.

ثالثاً: توافر الإمكانات المالية والبشرية .

رابعاً: الالتزام بقواعد المنهج العلمي الذي يؤدي إلى التسليم بتسلسل العوامل المسببة للمشكلة الاجتماعية ولطبيعة انتشارها ، وبالتالي التسليم بأن المشاكل الكبرى في المجتمع هي مشاكل تعكس تناقض أجزاء البناء الاجتماعي، وقد تعكس بعض المشاكل الصغرى اختلال في وظيفة البناء.

خامساً: التوجيه الأيدلوجي والخلقي والقيمي" محكات دراسة المشكلة الاجتماعية" الذي يعتبر أمر رئيسي في اختيار المشكلة وطبيعة دراستها ومستوى حلها.

وتهدف دراسة المشكلات الاجتماعية إلى:

- الإدراك بها؛
- الوعي بآثارها. معرفة وفهم الحقيقة؛
- فهم أسباب المشاكل الاجتماعية وكيفية نشؤها ومدى درجة تأثر الناس بها؛
- الترابط الوثيق بن الإدراك النظري والجانب العملي.

ومن الأمور التي يجب مراعاتها عند دراسة المشكلات الاجتماعية

- النظم الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضوياً؛
- المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضوياً؛
- حل المشاكل الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تغير كلي لطابع الحياة الاجتماعية؛
- المشاكل الاجتماعية تعكس التوجه القيمي للمجتمع، ولذلك تعتبر دراسة القيم مدخل أساسي لفهم طابع المشكلة؛
- تتغير مقاييس الخطأ والصواب والخير والشر في الزمان والمكان؛
- يجب ألا تتم دراسة المشكلات الاجتماعية بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع؛
- يجب التمييز بين المشاكل الاجتماعية ومشاكل علم الاجتماع؛
- تؤدي الحياة الاجتماعية إلى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للتصدعات التي تصيب البناء الاجتماعي؛
- ليست هناك حتمية في أن المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية في كل أنحاء المجتمع لتكون أهلاً للدراسة، فالباحث يدرس المشكلة الاجتماعية إما على المستوى المحلي أو الإقليمي أو على مستوى المجتمع بأكمله.

الاتجاهات السوسيولوجية الحديثة في دراسة المشكلات الاجتماعية:

على الرغم من تعدد المداخل النظرية في علم الاجتماع لدراسة المشكلات الاجتماعية، إلا أنه يمكن تصنيف هذه المداخل من حيث مستوى الدراسة والتحليل إلى نمطين هما:

- المدخل الواسع النطاق الماكرو (Macro) ويهتم بدراسة وتفسير المشكلات الاجتماعية في ضوء البناء الاجتماعي، وذلك من خلال التركيز على الجماعات الكبيرة والنظم الاجتماعية، وعلى المجتمع ككل، ومن أبرز نماذج هذا المدخل المدخل الوظيفي، المدخل الصراعي.
- المدخل الضيق النطاق الميكرو (Mecro) يهتم هذا المدخل بدراسة السلوك الإنساني من خلال التفاعلات الاجتماعية والعلاقات الشخصية بين الأفراد في الحياة اليومية، ويركز على سلوك الأفراد والجماعات الصغيرة، ومن ابرز نماذج هذا المدخل، المدخل التفاعلي.

الحدود التي تحد من تعميم النتائج أو الوصول إلى نتائج مشابهة:

- **تعقد المواقف الاجتماعية:** يرجع السبب في تعقد المواقف الاجتماعية لتشابك أسباب ومسببات المشاكل الاجتماعية، وإلى صعوبة ضبط المواقف والتحكم فيها، وصعوبة عزل أحاسيس الباحث نفسه عن الموضوع الذي يبحث فيه أو يحاول أن يحل مشكلته.
- **صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية:** يرجع سبب صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية إلى تعذر ضبط متغيرات المشكلة تحت ظروف التجربة التي تتطلب الضبط والدقة والتحكم، وتعذر القياس الدقيق الذي تنقصه الدقة بسبب تشابك العلوم الاجتماعية وتداخلها، وذلك لأن طبيعة الظاهرة الاجتماعية تمتاز بالتفرد.
- **تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية:** يرجع السبب في تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية لصعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية، لأن عدم القدرة على ضبط المتغيرات تحت ظروف التجربة العلمية لا يمنحنا القدرة على الوصول إلى قوانين اجتماعية تنطبق على جميع المشكلات الاجتماعية.
- **صعوبة تجنب الباحث للجوانب الذاتية:** لأن الباحث لا يستطيع عزل أحاسيسه عن المشكلة وبالتالي فإن نتائج البحث لا تخلو من الأحكام الشخصية التي تعكس شخصية الباحث، ولذلك يصعب على الباحث أن يجرد نفسه تماماً عند دراسة المشكلات الاجتماعية.

- **استحالة دقة المقاييس الاجتماعية:** يرجع السبب في استحالة دقة المقاييس الاجتماعية للفردية في الشخصيات وفي المجتمعات، وكذلك تفرد المواقف الاجتماعية وتفرد العوامل الاجتماعية والثقافية وتفرد الاستجابة البشرية نحو تلك المشكلات الاجتماعية.

2. التجربة السوسيولوجية في الجزائر

إن التجربة السوسيولوحية في الجزائر تتميز بخصوصيتها الثقافية والتاريخية المتميزة وتمتد بجذور النشأة الى مرحلة الاستعمار الفرنسي وتعرف بالسوسيولوجيا الكولونيالية.

السوسيولوجيا الكولونيالية : والمقصود بها الدراسات والأعمال التي اجريت خلال المرحلة الاستعمارية وعملت على دراسة المجتمع الجزائري والتنقيب في بنياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية(2)، وقد اتخذت طابعين رسمي مخطط له من طرف وزارة الحربية، "حيث ان التحالف بين السلطة الاستعمارية وعلم الاجتماع الرسمي قد صبغ بصبغة علمية استهدفت توفير المعلومات، وحمل مضامين سياسية واضحة ومثل أداة للقهر وتأكيدا للسياسة الاستعمارية (3)، وغير رسمي ذو طابع

اكاديمي او ما عرف بالسوسيولوجيا المحايدة، منها اعمال "بيرك"Le cœur J.Berque ، وقد سخرت لذلك السلطات الاستعمارية جنود وضباط، ورجال دين، اطباء، مهندسين، على غرار الطلبة والباحثين والفلاسفة والجغرافيين، ووظفت السوسيولوجيا وغيرها من العلوم الأخرى لتحقيق المشروع الكولونيالي وتجسيد الهيمنة الفرنسية على الشعب الجزائري، حيت تم خلالها انجاز العديد من الدراسات كالدراسات الاستكشافية، القانونية "استغلال أراضي الجزائرية – سياسة المعمر– مسألة البربرية ...، وعليه فقد كانت المدرسة السوسيولوجية الكولونيالية في الجزائر هي المدرسة التي كان من ورائها تأسيس العديد من المدارس في المستعمرات على حد قول محمد عابد(4) في مقاله "يقظة الوعي العروبي في المغرب" فعلم الاجتماع وظف لأداء دوره عي الإيديولوجية الاستعمارية وحقق أهدافه المنوطة به .

علم الاجتماع في الجزائر بعد الاستقلال :المرحلة التأسيسية لعم الاجتماع ظلت مبهمة نتيجة استيلاء المستعمر للأرشيفوإتلافه،الى جانب عدم اهتمام السلطات بجمعه وتنظيمه، وتكونت خلال هذه الفترة فئة من السوسيولوجين وفق الإطار الليبرالي للجامعة الفرنسية، مع هيمنة المدرسة الوضعية فكريا والإحساس بالماركسية من طرف الطلبة الجزائريين كمرجع مضاد لتصور كل من فرانس فانون، مصطفى أشرف، ابن خلدون، وطغى عليه الجانب السياسي والايديولوجي على الطرح الأكاديمي العلمي (5).

وظل مسيطرا علي الخطاب السوسيولوجي التوجه الفرنكفوني مهتما بالتنظير، مفتقرا للدراسات الميدانية، مقتصرا على أعمال دوركايم، يعتمد على النقل والتحصيل دون التأصيل والتحليل، "فالجيل الاول الذي أنشأ المادة السوسيولوجيا من خلال قواعد رسمية أكاديمية بحتة، متسمة بطابع اصطناعي لم ينشئوا القواعد الكيفية للعلم، والمتمثلة بالأخذ بعين الاعتبار خاصيات المجتمعات العربية بما فيها الجزائر باعتبارها جزء ينتمي الى هذه المجتمعات جغرافيا وحضاريا(6)"، وبعدها جاء الاصلاح الجامعي 1971 من اجل اخراج الجامعة الجزائرية من خدمة مصالح المستعمر وتكريس هيمنته الثقافية والايديولوجية، وتضمن الاصلاح البرامج والطرائق التدريسية وتمثلت المحاور العامة للتيار السوسيولوجي :

- ✓ شرح الظواهر الاجتماعية في شموليتها؛
- ✓ التجريب؛
- ✓ المذهب السيكولوجي "علاقات الشخص مع الجماعة "؛
- ✓ العلاقة بين المدينة والريف "من اجل التوازن وتكافؤ الفرص"؛
- ✓ العلاقة الانتاجية في المؤسسات الصناعية "علم اجتماع العمل "؛
- ✓ البنيوية الوظيفية "فلكل مجتمع ان يخلق البنيات الكفيلة للقيام بالوظائف الاساسية حتى يعيد انتاج نفسه ،وتبحث البنيوية الوظيفية فيما اذا كانت البنيات الموجودة واقعيا تتماشى والوظائف المراد تحقيقها من طرف النظام الاجتماعي"(7).

وأخذت هذه المضامين طابعا معرفيا نظريا مجزءا يفقد فاعليته في التعامل مع الواقع الاجتماعي، وأصبح مجرد سرد للحوادث والظواهر الاجتماعية، متجسدة في الاتجاه الوضعي، الوجه الفلسفي، وعلم الاجتماع التحليلي، وكيفية مساهمة علم الاجتماع في تكوين الاطارات السوسيولوجية بابراز ميادين هذا العلم وحصر أهدافه في حل مشاكل المؤسسات الاجتماعية وتنظيم ودراسة الواقع والممارسة الإيديولوجية والثقافية وكذا المساهمة في عملية التنمية بحل المشاكل اليومية والمشاركة في ضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية للنمو(8)، هذا من الوجهة النظرية الابستيمولوجية، كون ان علم الاجتماع طغت عليه النزعة النظرية، وظل في حالة انفصام والواقع ابستيمولوجيا فهو يطغى عليه النزعة الغربية، التي تتنافي والخصوصية السوسيوثقافية والتركيبة الاجتماعية والمرجعية الحضارية وحتى مقاربة الدراسات الميدانية بأطر نظرية غربية لا تكون كفيلة بفهم وتحليل الظاهرة الاجتماعية في مجتمعنا، وهذا على حد تعبير "علي الكنز"الذي يؤكد التبعية السوسيولوجية للاتجاهات

النظرية الغربية من حيث المحتوى والمنهج مقرا ان ايجابياتنا اتجاه النظريات السوسيولوجية الغربية جعلتنا نتقن التعليم في هذا المجال، إلا انها لم تعطنا الادوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا الذي يختلف في تكوينه ويزيد تعقيدا على واقع المجتمعات الغربية ،لذا تبقى أغلبية الأبحاث عقيمة اذ تؤدي في أحسن الحالات الى تجميع معلومات تجريبية يعاد تركيبها في إشكاليات مصطنعة لا تلائم الواقع(9).

وظل الاهتمام بعلم الاجتماع قائما من خلال الإرادة السياسية المتمثلة في تنمية قطاع التعليم العالي والبحث العملي، وأنشئت على غرار ذلك أقسام علم الاجتماع وازداد الطلب على الدراسات العليا في مختلف تخصصاته وفروعه، لكن القيمة العلمية للعلم ابستيمولوجيا وميدانيا انحرفت عن الوظيفة الاسمي لعلم الاجتماع وهو الخدمة الاجتماعية من خلال القطيعة مع ميدان البحث وهو المجتمع فذلك الموجود الغائب، وصار مجرد مادة تدرس وكفى والحامل لهذه الشهادة لايعي ما يحمل او ما سيفعل به، والطامة الكبرى هو تدني المستوى ابستيمولوجيا ومنهجيا في إطار البحث الأكاديمي زيادة عن انفصامه عن الواقع فآلاف الرسائل –مابعد التدرج–على المستوى الوطني انجزت في اطار البحث الأكاديمي طغت عليها النزعة النظرية، وان كانت ميدانية يشوبها ضعف منهجي لاسيما في المعالجة الإحصائية للظاهرة الاجتماعية خاصة على مستوى الماجستير التي أصبحت تعد في اطار سنتين أو كما عبر عنها الدكتور عبد الغني مغربي Théses cocotte munite.

مع تطور علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية وتنويع التخصصات والفروع كان ولابد أن تأخذ في الحسبان نوعية البرامج التي تتوافق ومعطيات المحيط الاجتماعي ومتطلباته، وان ننتقل من التدريس الى الانتاج السوسيولوجي المقتبس من خصوصياتنا السوسيوثقافية ومرجعيتنا الحضارية او بالأدهى من التدريس إلى الاشتغال بالعلم في إطاره الاجتماعي، فالجيد إننا التنوع النظري الذي يشهده تطور علم الاجتماع لكن المؤسف طغيان النزعة الكمية والانفصام عن الواقع الاجتماعي وغياب النزعة السوسيولوجية التغييرية والاستمرار في عملية التلفيق السوسيولوجي .

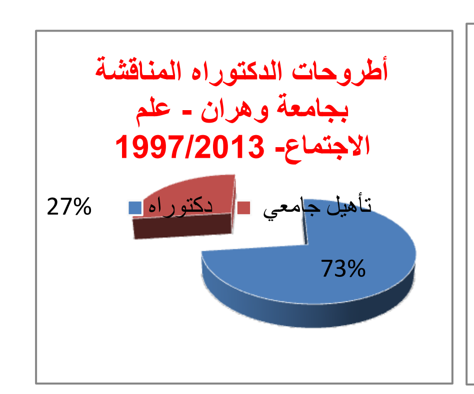
وعليه نحاول من خلال استطلاع ميداني التعرف إلى تطور البحث العلمي في علم الاجتماع – مابعد التدرج – من خلال معالجة إحصائية للرسائل المناقشة في جامعة وهران على سبيل المثال لا الحصر، ونطعمها نظريا من خلال تحليل محتوى لمقابلات مع أساتذة في علم الاجتماع عبر عينة من جامعات الوطن .

3–الانتاج السوسيولوجي بالجزائر – جامعة وهران نموذجا–

معطيات احصائية(10): تحليل كمي

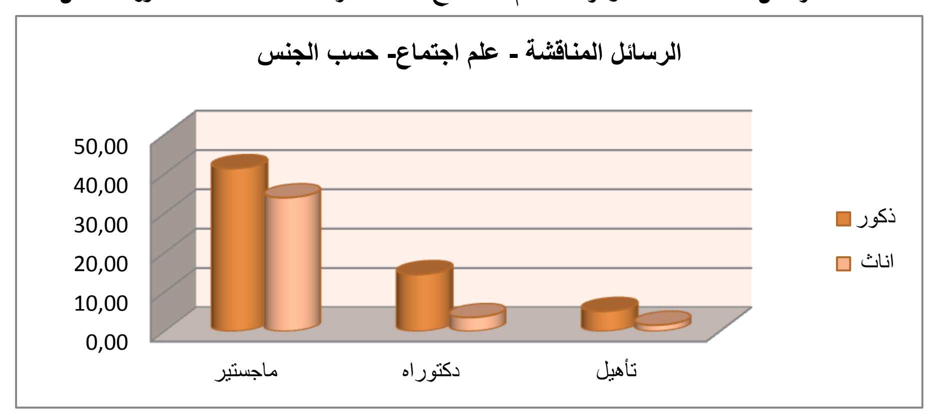
(11) **تقدير الرسائل المناقشة بجامعة وهران –علم الاجتماع– الماجستير، 2012/1981 /الدكتوراه التأهيل، 2013/1997**

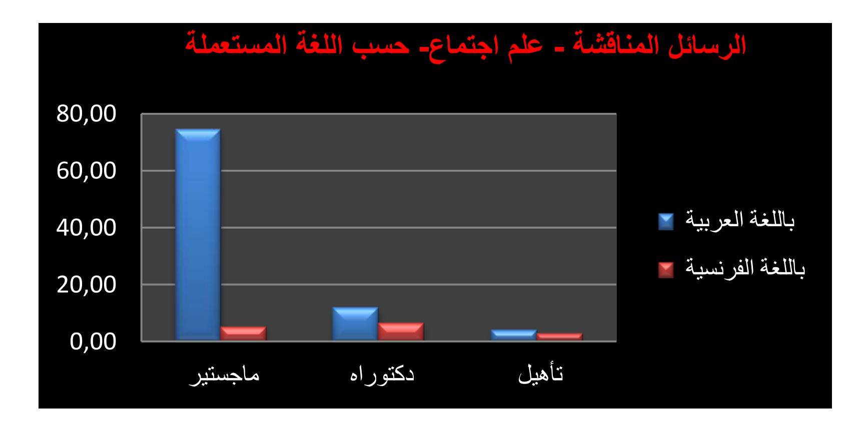




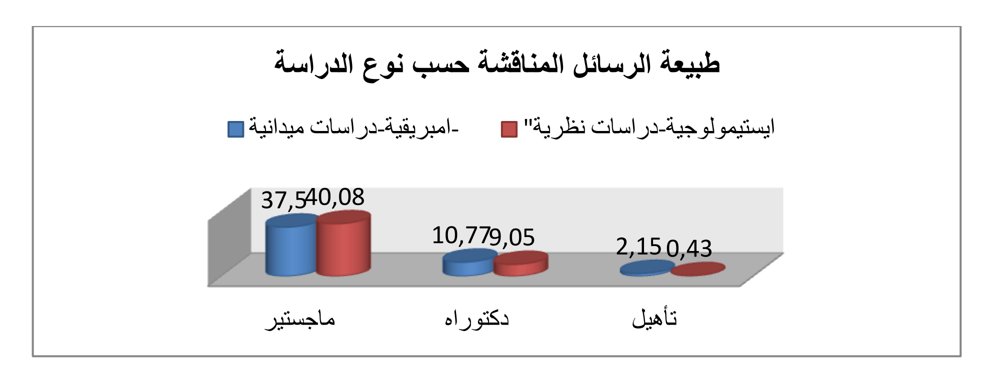


الرسائل المناقشة بجامعة وهران –علم الاجتماع– ماجستير 1981/2012،دكتوراه، تأهيل

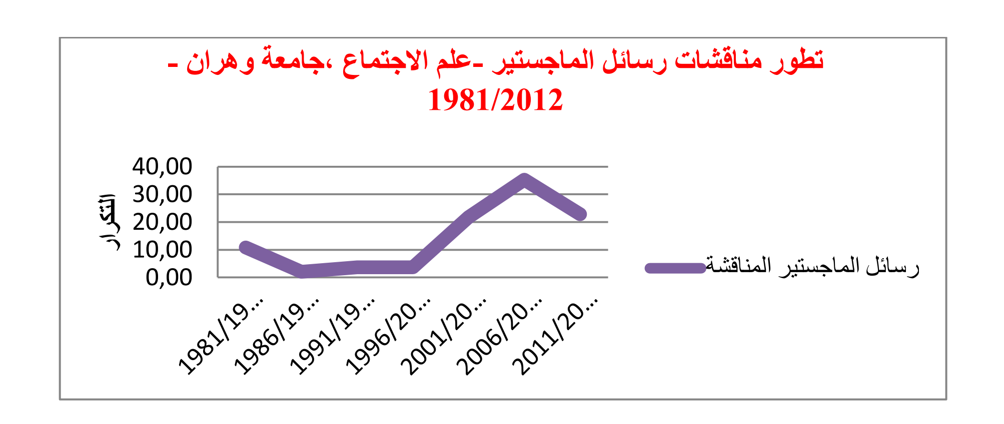




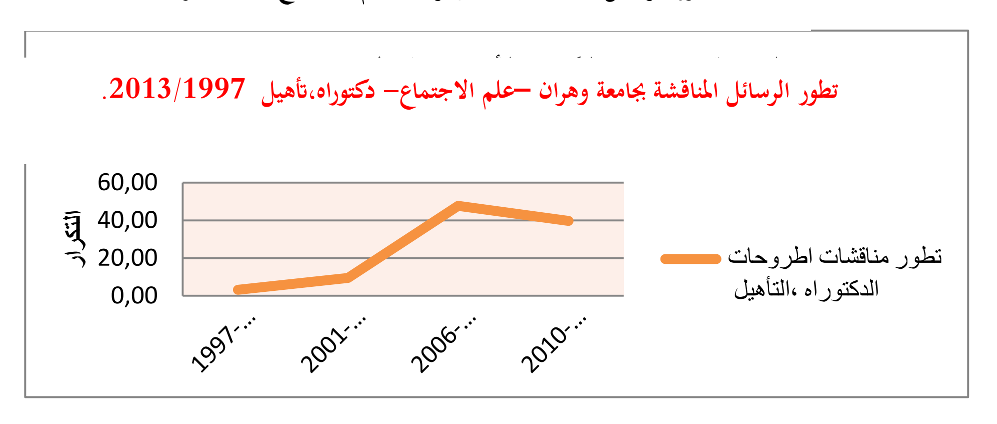
الرسائل المناقشة بجامعة وهران –علم الاجتماع– ماجستير 1981/2012،دكتوراه، تأهيل 1997/2013 حسب اللغة



توزيع الرسائل المناقشة بجامعة وهران –علم الاجتماع– حسب طبيعة الدراسة :نظرية–ابستيمولوجية–،ميدانية–امبريقية–



تطور الرسائل المناقشة بجامعة وهران –علم الاجتماع– ماجستير 2012/1981.



الجدول رقم: (1)أهم المواضيع التي عالجتها الرسائل المناقشة بجامعة وهران –علم الاجتماع– ماجستير 2012/1981،دكتوراه، تأهيل 2013/1997 حسب اللغة

الرسائل المواضيع11	دكتوراه دولة/د،ن،ج	تأهيل جامعي	ماجستير
التنمية والإنتاج"الصناعة، عالم الشغل،الحراك المهني زراعة،الاشتراكية، ريفي–حضري..التنظيمات...	12	02	41
الاعلام والاتصال	04	_	09
الاصلاح التربوي وقضايا التربية والتعليم	01	_	07
التعليم العالي	02	_	08
قضايا سوسيولوجية"الفكر الاجتماعي،الحراك الاجتماعي،التغير الاجتماعي،الجنوسة،الهوية،الصراع،النخبة،العقلنة، مناهج	09	02	08
السياسة والقانون وحقوق الانسان	07	_	13
دراسات سوسيوثقافية	03	_	02
المرأة وقضايا الاسرة– الزواج–...،الطفولة	02	_	22
قضايا الاسلام"الحركات الاسلامية،الدين،التدين،الصوفية،الزوايا...	02	_	14
دراسات تاريخية	01	02	02
الشباب، النشاط الجمعوي، البطالة،الهجرة غير الشرعية	01	_	13
الانحراف الاجتماعي وجنوح الاحداث	01	_	01
العنف،الارهاب	_	_	03
الطب الشعبي الطب،...	_	_	18
عادات وتقاليد ،الاعراف، الدعارة،الشرف،	_	_	07

الرياضة كرة القدم	_	_	01
المجموع	47	05	170

الرسائل المناقشة تطرقت بالعرض والتحليل الى مختلف الظواهر والمشكلات الاجتماعية ومختلف القضايا والمفاهيم السوسيولوجية ابستيمولوجيا وامبريقيا في اطار دارسات تاريخية وانترويولوجية وتحليلية ونقدية ... ورغم الطرح السوسيولوجي لقضايا المجتمع ومشكلاته لاسيما في خضم الدراسات الامبريقية الا ان هناك قطيعة بين السوسيولوجيا و المجتمع ومشكلاته في الجزائر و هذا ما أردنا تسليط الضوء عليه من خلال مقابلة مع اساتذة في علم الاجتماع .

الجدول رقم: (2) تحليل مقابلات مع اساتذة علم الاجتماع- تحليل كيفي – بيانات عامة

الجنس: ذكر	الجنس: أنثى	التخصص		الشهادة المتحصل عليها	الدرجة العلمي	مكان العمل	الاقدمية في العمل
04	02	علم الاجتماع		دكتوراه	استاذ محاضر	جامعة مستغانم	05 سنوات
		علم الاجتماع :ثقافي/تربوي		دكتوراه دولة	استاذ تعليم عالي	جامعة البليدة	20 سنة
		علم اجتماع التنظيم والعمل	02	دكتوراه دولة	استاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر 2	27سنة
					استاذة محاضر صنف أ	جامعة البليدة	28 سنة
		علم الاجتماع الجنائي		دكتوراه	استاذ مساعد صنف أ	جامعة المدية	08 سنوات
		فلسفة العلوم		دكتوراه	استاذ محاضرصنف ب	جامعة غليزان	19 سنة

-اسئلة متعلقة بالموضوع:

1/معوقات البحث العلمي للظواهر الاجتماعية في البلدان النامية عامة والجزائر خصوصا:

يمكن حصرها في عوائق ايديولوجية ،ومادية ،ومنهجية وتتمثل في ما يلي :

- تواضع الانفاق على البحث العلمي عامة والبحوث الاجتماعية خاصة؛
- غياب ارادة سياسية وفلسفة واضحة المعالم في تناول الظاهرة الاجتماعية؛
- عدم الاقتناع بأهمية البحوث الاجتماعية نتيجة الاتجاهات السلبية السائدة في المجتمع؛
- البيروقراطية الادارية تقف عائقا أمام انجاز هذه البحوث؛
- عدم وجود المناخ العلمي المناسب داخل المؤسسات العلمية ذاتها؛
- عدم توفر كفاءات مدربة وخبرات متمرسة لتنفيذ هذه البحوث؛
- عدم الجدية في معالجة القضايا من طرف الباحثين ،ومن جهة ثانية صعوبة الولوج الى الميدان؛
- احتكار المعلومة من طرف الهيئات المشرفة على البحث العلمي .

2/المعوقات الابستيمولوجية والمنهجية في دراسة الظاهرة الاجتماعية

- صعوبة توظيف التقنيات في جمع المعطيات لاسيما اذا تعلق الامر بموضوعات تابو او ظواهر ذات بعد اداري او سياسي؛
- صعوبة تطبيق المنهج الاستقرائي في تناول الظاهرة الاجتماعية؛
- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وحديثة وأحيانا عدم توافرها احيانا؛
- احاطة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باطار من السرية؛

- ضعف المنهجية وأدوات جمع البيانات وأساليب القياس المستخدمة في البحث؛
- صعوبة الوصول الى مجتمع البحث في بعض الاحيان؛
- اشراك الافراد من غير المتخصصين في جمع البيانات.
- عدم وجود منهجية متفق عليها في تناول الظاهرة الاجتماعية، كون أن الباحث مقيد بأطر أكاديمية.

3/مدى ارتقاء البحث الاكاديمي في تناوله للظاهرة الاجتماعية من تشخيص الظاهرة الاجتماعية الى تقديم حلول مجتمعية .

رغم التقدم النسبي المرتبط بالتقنيات والوسائل المنهجية المعاصرة في التعامل مع الظاهرة الاجتماعية، مع وجود محاولات جادة للارتقاء بالبحث الاجتماعي الا ان غياب تنسيق الجهود حال ودون ذلك، الى جانب وجود ايد خفية لا يساعدها وضع علاج للمشكلات الاجتماعية وعليه فالبحث الاكاديمي لم يرتق في تناوله للظواهر الاجتماعية لا من حيث التشخيص ولا من حيث الحلول، ويعود ذلك الى مكانة علم الاجتماع في المنظومة الاجتماعية.

4/مدى وجود تنسيق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني في تناول الظاهرة الاجتماعية واستثمار الجهود العلمية.

لا يوجد أي تنسيق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع بل هناك شبه قطيعة ،اضف الى ذلك ليس هناك مؤسسة تعمل على استثمار الجهود العلمية المبذولة من قبل الجامعات ومراكز البحث.

5/العوامل التي تجعل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية رهين رفوف المكتبات

يمكن تلخيص في الاتي :

- المسؤولون يجاملون البحث العلمي، ولا يعملون في ضوء نتائج البحث،مع غياب ارادة حقيقية مع الخوف من العلم لاسيما علم الاجتماع؛
- أغلب الدراسات والبحوث دراسة نظرية وليست تطبيقية؛
- هذه الدراسات – معظمها– ذات مستويات متدنية وغير دقيقة في تحليلها ونتائجها؛
- الابحاث والدراسات لا ترصد أهداف لمعالجة الظاهرة الاجتماعية والواقع الاجتماعي ككل؛
- التمويل غير كافي لمواصلة البحث العلمي لأن الظاهرة الاجتماعية لدراستها ضرورة تتبعها أثناء تغيرها واتخاذها أشكالا متعددة؛
- عدم جدية الباحثين؛

6/مدى وجود علاقة بين اتساع نطاق البحث العلمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية والنمو المطرد للمشاكل المجتمعية.

نحن لم نصل الى تراكم معرفي يؤهلنا الى فهم عميق لمجتمعاتنا النامية، ونحن بحاجة الى بحوث ودراسات عميقة لذلك، مع عدم استثمار ما انجز من بحوث في المستوى المأمول، ولذلك فانه لا علاقة بين اتساع نطاق البحث العلمي وبين نمو المشاكل الاجتماعية ،فاتساع نطاق البحث العلمي يرجع الى الوفرة المالية التي تشهدها الجزائر والى زيادة الطلب على الدراسات العليا والاهتمام بالبحث العلمي – بغض النظر عن جودته–، في حين نمو المشاكل الاجتماعية يرجع الى تعقد الحياة الاجتماعية والتنوع في المشاكل وزيادة وحدتها الى البطالة، الفقر، التهميش والاقصاء الاجتماعي، ازدياد الجريمة، النمو السكاني ،فقدان الثقة في المسؤولين لانعدام المصداقية ....

7/تصورات حول تفعيل دراسة الظاهرة الاجتماعية والارتقاء بها الى المستوى التغير الاجتماعي حيث تترجم فيه الرؤى العلمية في حل المشاكل المجتمعية .

ان ما يميز الظواهر الاجتماعية التغير السريع، لذا وجب دراستها دراسة جادة متميزة من حيث التقنية والمنهج والاطار المقارباتي بعيدا عن الايديولوجية ومشاركة الفاعلين الاجتماعين.

للارتقاء بدراسة الظاهرة الاجتماعية يجب التركيز على الاتي :

- إرداة سياسية فاعلة تفتح المحال واسعا امام الباحثين للقيام بالبحث العلمي الجاد ،وتيسير الحصول على المعلومة من المؤسسات المعنية، مع الاعتراف بنتائج البحوث واستثمارها؛
- اصلاح المنظومة التعليمية الجامعية؛
- التركيز على الكيف وليس الكم ومخرجات الجامعة؛
- التدريب الجدي على البحث العلمي ومعرفة أدواته ومناهجه والتحكم فيها؛
- اعادة هيكلة فرق البحث ومخابر البحث والعمل على احداث قطيعة مع المتطفلين مع علم الاجتماع والبحث العلمي؛
- تشجيع احداث مراكز البحث تمكن المشتغلين بعلم الاجتماع بيع الخدمة الاجتماعية ومنه التقرب والتفاعل مع مؤسسات المجتمع .

خاتمة

ان العلوم الاجتماعية تلعب دورا مهما في تحليل الشروط التي يمر عبرها المجتمع بمظاهر الازمة والتحولات النظرية والبنائية التي شهدها، وعلم الاجتماع كما راينا هو نتاج المجتمع الذي ينتمي اليه، وعليه كان من الضرورة ان يتلازم ويتماشى الانتاج السوسيولوجي والخصوصية الثقافية والحضارية، ومحاولة انتاج ارث سوسيولوجي انطلاقا من التوافق البنيوي بين تطور الفكر السوسيولوجي والحياة السياسية والاجتماعية، من منظور تكاملي يجعل من الخدمة الاجتماعية اداة وهدفا للعلم من اجل تفعيله والانتقال من التنظير الى الاجراء في محاولة جادة لفهم ميكانيزمات المشكلات الاجتماعية وحلها.

والتجربة السوسيولوجية في الجزائر التي في تطورها من الكولونيالية الى الايديولوجية ومن ثم الى الاقصاء والتهميش، اثبتت ان العلم عن لم يرتق الى المستوى الاكاديمي المطلوب من خلال دراسات تسهم في الخدمة الاجتماعية والتنمية نظرا لعوائق ابستيمولوجية وكذا ارادة خفية لم لا يناسبها ارتقاء وتفعيل البحث السوسيولوجي، فرغم الانتاج السوسيولوجي والذي اخذنا منه كعينة – جامعة وهران – والذي لم يرتق الى مستوى التراكم المعرفي الذي يسمح لنا بفهم وتشخيص مشاكلنا الاجتماعية بالرغم من انه غاص في مختلف الظواهر الاجتماعية ،لعوائق ابستيمولوجية منهجية، وأسباب خارجية ربما اهمها عدم استثمار البحوث السوسيولوجية بعد تحليلها والوقوف على مدى نجاعتها .

وما يمكن استخلاصه :

-البحث الاكاديمي مشروط بإطار اكاديمي لايسمح له بدراسة الظاهرة والاجتماعية وتتبعها، وعليه وجب تفعيل جهود مراكز البحث واستثمار اعمالها؛

-الصرامة العلمية –ابستيمولوجياومنهجيا واداتيا– في تناول البحث الاجتماعي و نبذ ترويج المعرفة؛

-دراسة الظاهرة الاجتماعية موضوعيا وإحداث مقاربة بينها وبين الظواهر الاجتماعية العالمية بنظرة تأصيلية تراعي الخصوصية السوسيوثقافية ومرجعيتنا التارخية والدينية؛

ولنا ان نضع علامة استفهام أمام هذا النمو المطرد والتنوع المعقد للظواهر الاجتماعية في حاضرنا والانتقال من الجريمة الاجتماعية الى الجريمة الالكترونية؟ اين فاعلية منظومة المعايير والقيم؟ اين سلطة الضبط الاجتماعي؟ من وراء بروز هذه الظواهر؟ ايمكن كل هذا التطاول على منظومة القيم والضبط والسلطة؟ في زمن ليس بالبعيد عنا كانت تتكلم الجرائد بتحفظ عن المخدرات – اكياس – الان تهريب بالأطنان، القتل وبأبشع الطرق، التنكيل، انتهاك الحرمات، السرقة وتبييض الاموال بالملايير، العنف بمختلف الاشكال وضد الكل عنف الاصول، العنف المدرسي من العنف الى الجريمة ..؟، زنا المحارم، الاعتداء على الاطفال جنسيا والتنكيل بهم ....الجريمة المعلوماتية والتي ايضا اقتحمت جرائم الحرمة والعرض ,,,,

وكل هذا وذاك ،علم الاجتماع على حد تعبير بيار بورديو : السوسيولوجيا هو العلم الذي يزعج." يطغى الاصرار على دونية العلم وعدم جدية التكوين نظريا ومنهجيا في مختلف فروعه واختصاصاته ،وجعله قبلة الفاشلين والراسبين،وعدم جدية

وصرامة المشتغلين به، ومع انفصاله او القطيعة بينه وبين الميدان الذي يعتبر مخبرا له لانجاز البحوثومن جهة اخرى غياب سلطة الرقابة والردع، وعجز المؤسسات الاجتماعية والقطيعة بينها عن اداء وظيفتها، ولولا ذلك ما كان لنا ان نشهد خاصة في عالم الجريمة كل هذا التعقد والتنوع .

قائمة المراجع:

1/امينة مساك: "**علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الاكاديمية والواقع الاجتماعي** "دراسات اجتماعية وتربوية، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحدبات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، جانفي 2009.

2/د/جمال معتوق: "**علم الاجتماع في الجزائر من النشأة الى يومنا هذا**"، الجزائر، ط1، 2006.

3/عبد الكبير الخطيبي: "المراتب الاجتماعية بالمغرب قبل الاستعمار"، تعريب محمد برادة، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع ،العدد2 ،1975.

4/RénéMAUNIRER ,**Mélanges de sociologie nord-africaine, programme d'une sociologie algérienne** .Librairie félixalcon ,1930.

5/عبد الغني مغربي: **وجود وعدم وجود السوسيولوجيا في البلدان** النامية، نموذج العالم العربي، محاضرة في مقياس التحليل النقدي للنظريات السوسيولوجيا، القيت بتاريخ 19-02-1997.

6/محمد بشير: **مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر مابين 1972-1982** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1994 .

7/علي الكنز: **المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي** .

8/هند ميزر: "**جمع مقرر مشكلات اجتماعية**، المستوى السابع بقسم علم الاجتماع ، قسم الدراسات الاجتماعية، بتصرف.

قائمة الهوامش:

[1] د/هند ميزر: "جمع مقرر مشكلات اجتماعية، المستوى السابع بقسم علم الاجتماع، قسم الدراسات الاجتماعية، بتصرف.

[2] د/جمال معتوق: "**علم الاجتماع في الجزائر من النشأة الى يومنا هذا**"، الجزائر، ط1، 2006، ص31.

[3] عبد الكبير الخطيبي: "**المراتب الاجتماعية بالمغرب قبل الاستعمار**"، تعريب محمد برادة ، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع ، العدد2، 1975، ص75.

[4]جمال معتوق ، نفس المرجع ، ص31.

•قسم المتخصصون في السوسيولوجيا مراحل تطور علم الاجتماع بعد الاستقلال الى ثلاث مراحل : مرحلة التأسيس من 1963-1970، الاصلاح من 1971-1984، من 1984 الى يومنا هذا.

.5RénéMAUNIRER ,Mélanges de sociologie nord-africaine, programme d'une sociologie algérienne .Librairie félixalcon ,1930,p36.

[6] عبد الغني مغربي: **وجود وعدم وجود السوسيولوجيا في البلدان النامية، نموذج العالم العربي**، محاضرة في مقياس التحليل النقدي للنظريات السوسيولوجيا، القيت بتاريخ 19-02-1997.

[7] محمد بشير: **مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر مابين 1972-1982**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص3.

[8] أمينة مساك: "**علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الاكاديمية والواقع الاجتماعي** "دراسات اجتماعية وتربوية، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحدبات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، جانفي 2009، ص112.

[9] علي الكنز :المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي ، بدون سنة نشر، ص99.

10 المصدر: سجل مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه والتأهيل، قسم علم الاجتماع – وهران– /قمنا بتنظيمها وتبويبها وعرضها جدوليا وبيانيا.